الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي

أ. محسن رمضان جابر*

مُقَدِّمـــة:

يولد الإنسان في محيط اجتماعي يبدأ مـــن الأســـرة والجيـــران والأقـــارب والمدرسة وغيره، ويكتسب من هذا المحيط خبرات ومعارف وقيم تمثل ما نطلق عليه الثقافة، فلكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلـــك الثقافـــة التـــي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي وواقعه الجغرافي والتركيبة الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فهي أســـلوب الحياة الذي يعيش به الفرد والمجتمع، وهي تتفرع إلى ثقافات فرعية متنوعـــة علـــى الصعيد السياسي والاقتصادي والديني وغيره.

وتمثل الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر بـــه. لذلك تمثل الثقافة السياسية أهمية بالغة جدا لكافة المواطنين والمجتمع والنظام السياسي بصفة عامة، وذلك لما تلعبه من دور مؤثر في الحياة السياسية.

سيتم دراسة الموضوع للأهمية التي يمثلها من حيـــث أن طبيعـــة الثقافـــة السياسية هي التي تحدد شكل سلوك الفرد السياسي ودوره في الحيـــاة الـــسياسية، وأن الثقافة السياسية تؤثر في النظام السياسي وطبيعته، والنظام السياسي يؤثر في طبيعـــة الثقافة السياسية، والحاجة الملحة الى ترسيخ ثقافة سياسية ترســـخ نظـــام ديمقراطـــي حقيقي يكفل للمواطن الحياة الكريمة.

---

*- عضو هيئة تدريس، الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، قـــسم العلـــوم السياسية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما مدى تأثير الثقافة السياسية على نمط وتوجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية وانعكاس ذلك على النظام السياسي؟

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية سالفة الذكر نسعى إلى تحديد العلاقة بين الثقافة السياسية ونمط وتوجهات أفراد المجتمع نحو السلطة السياسية القائمة، على أن لكل نظام سياسي ثقافة سياسية معينة تلازمه وتغذيه وتعبر عن فلسفته وتحافظ عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1- توضيح ماهية الثقافة السياسية.

2- توضيح أثر الثقافة السياسية على السلوك السياسي لأفراد المجتمع.

3- توضيح انعكاس مضمون الثقافة السياسية لأفراد المجتمع على النظام السياسي.

منهج الدراسة:

استناداً إلى أهداف الدراسة وسعياً إلى الإجابة على السؤال الذي تتمحور حوله والتحقق من الفرضية، ثم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحديد معالمها ومضمونها، والمنهج التحليلي لتحليل طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي.

لذلك سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

- المحور الأول: يتناول دراسة مفهوم الثقافة السياسية وأنواعها والعناصر المكونة لها.

- المحور الثاني: يتناول دراسة أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي.

المحور الأول

ماهية الثقافة السياسية

أولاً/ مفهوم الثقافة السياسية:

قبل الحديث عن مفهوم الثقافة السياسية سيتوجب الأمر تناول مفهوم الثقافة كمدخل لفهم ودراسة الثقافة السياسية حيث عرفت بأنها: وحدة متكاملة من المعلومات والأفكار والمعتقدات وطرق التفكير والتعبير والترويح وطرق كسب الرزق وتربية الأطفال والصنائع اليدوية وغيرها من الظواهر السائدة بين أفراد المجتمع والتي تنتقل من جيل إلى جيل ويكتسبها الأفراد عن طريق الاتصال والتفاعل الاجتماعي لا عن طريق الوراثة البيولوجية. (أبوالنيل، 1987، ص 34).

وتعرف كذلك بأنها الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، ويتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي، ويتجسد في الرموز والأفكار والنظم والمفاهيم وسلم القيم والحس الجمالي الخ. أما الشق المادي فيتكون من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني (الادوات والآلات) والبيوت وأماكن العمل والسلاح الخ. أما الإطار الاجتماعي الذي يتحقق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل الى جيل فهو المؤسسات والطقوس والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعي الاخرى. فالثقافة هي ثمرة المعايشة للحياة والتمرس فيها والتفاعل مع تجاربها ومراحلها. تتمثل في نظرة عامة إلى الوجود والحياة والانسان وفي الموقف منها كلها وقد يتجسد هذا الموقف في عقيدة شاملة، أو مذهب فكري، أو مسلك أخلاقي، أو تعبير فني أو عمل فني وفي اسلوب الحياة اليومية. ويستخدم المصطلح أحيانا بمعنى محدد وفئوي، فهناك ثقافة رجعية وأخرى

تقدمية وهناك ثقافة وطنية وثقافة استعمارية، وغير ذلك من التمايز في ثقافة أبناء المجتمع الواحد (الكيالي وآخرون، بدون تاريخ، ص ص 844-845).

وعرفها السيد إدوارد تايلور بأنها (الكل الديناميكي المعقد الذي يشتمل على المعارف والفنون والمعتقدات والقوانين والأخلاق والتقاليد والفلسفة والأديان والعادات التي اكتسبها الإنسان من مجتمعه بوصفه عضواً فيه). فالثقافة هي إنتاج الانسانية وتلعب دوراً مهماً في إعداد الفرد وبلورة أفكاره ومواقفه واتجاهاته فكل جيل جديد لا يبدأ من فراغ ولكنه يستفيد من محيطه الاجتماعي (الدبيسي، 2011، ص 162، 163).

ولكل ثقافة جانبان: جانب مادي وهو ما ينتجه عقل الجماعة من أشياء ملموسة كهندسة البناء والملابس والاطعمة، وجانب معنوي يتمثل في المعارف والمعتقدات والقيم والفنون وتضم الثقافات الاساسية في المجتمعات المعقدة ثقافات فرعية خاصة بالطبقات المختلفة أو الجماعات أو الاقليات التي يتضمنها المجتمع مثل ثقافة الريف وثقافة الحضر وثقافة أهل الصحراء وثقافة أهل السواحل وغيرها (أبوالنيل، 1987، ص 34) .

وظائف الثقافة:

توفر الثقافة العديد من الوظائف للفرد هي كالآتي:

1- توفر الثقافة للفرد وسائل إشباع حاجاته العضوية البيولوجية والسيكولوجية الاجتماعية، فهي تعلمه كيف ينقذ نفسه من الجوع والعطش كما تعلمه السلوك الخلقي في التعامل الاجتماعي.

2- تعطي الثقافة الفرد صور السلوك والتفكير والمشاعر التي ينبغي أن يكون عليها.

3- تقدم الثقافة للفرد تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون وأصل الإنسان ودوره في الكون.

4- توفر الثقافة للفرد منظومة من المعاني والمعايير التي يميز في ضوئها بين الاشياء والأحداث فهي التي تحدد له الجميل والقبيح، والأخلاقي وغير الأخلاقي.
5- توفر الثقافة منظومة من الاتجاهات والقيم، ما يساعد الفرد في تكوين ضميره الذي يتواءم به مع جماعته ويعيش متكيفا معها.
6- تمد الثقافة الفرد بما يشعره بالانتماء لجماعته، وما يربطه بسائر أفرادها لتميزهم عن سائر الجماعات الأخرى (عفيفي، 1975، ص 162).

مفهوم الثقافة السياسية:

يعتبر عالم السياسة الأمريكي جبرئيل الموند (ALMOND) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956م حيث عرفها بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية، والاتجاهات والانماط السلوكية، التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي، ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي" (المغيربي، 1998، ص 219).

ويعرف جيمس أندرسون الثقافة السياسية بأنها "هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة القيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي من خلالها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءاً من نفسياتهم ويترجمونها الى سلوك حياتي" (اندرسون، 1999، ص46).

فالثقافة السياسية تتمحور حول أنماط التوجه والتكيف اتجاه النشاط والعمل السياسي في المجتمع. ويرى غابريل الموند أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة أبعاد:

1- أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعية داخل المجتمع.

2- أنها تتكون من إدراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي، ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية[1]، والتزامات بقيم سياسية معينة.

3- محتوى الثقافة السياسية يتحدد من خلال عملية التنشئة السياسية التي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية والتعرض لوسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

4- الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية والسياسية وعلى أداء هذه البنية، ولكنها لا تحددها بالكامل، أي العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي (المغيربي، 1998، ص 219-220).

ويعرف الدكتور غازي فيصل حسين الثقافة السياسية بأنها (مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات، التي تتبلور في المجتمع، فيتميز في ضوئها عن المجتمعات الاخرى، وهي العامل الذي يؤثر في الأفراد من خلال القيم لبناء سلوك سياسي[2] تجاه السلطة السياسية مع التأثير في اتجاهات السلطة اتجاه الافراد) (حسين، 2014، ص 174).

1- العملية السياسية هي ذلك التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية بما ينتهي الى اتخاذ القرار السياسي.

2- السلوك السياسي هو عبارة عن مجموع التصرفات والأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه موضوع سياسي معين أو تلك التي يؤديها القائمون بالنظام السياسي من صناع القرار والهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

كما عرفتها دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها (مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي) (العليوي، 2012، ص 13).

وعرفها لوسيان باي (بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي) (الادريسي، 2011/07/09، www.maghress.com).

وبشكل أكثر تفصيلي هناك من عرف الثقافة السياسية بأنها (مجموعة المعارف والآراء والمشاعر والمعتقدات والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة، والحكم، والولاء، والانتماء، والشرعية، والمشاركة، إنها طرق التفكير والشعور والسلوك السياسي الخاص بجماعة ما) (الادريسي، 2011/07/09، www.maghress.com).

فالثقافة السياسية هي مجمل التكوين المعرفي والعاطفي والقيمي الذي تشكله التنشئة السياسية وتتناقله من جيل إلى آخر، بالإضافة إلى المعلومات السياسية المتاحة عن النظام السياسي والمؤسسات السياسية والدولة ومجريات الأحداث السياسية.

فهي تتشكل وتتغير من خلال عملية التنشئة السياسية وهي تشمل كل أنواع التعليم السياسي الرسمي وغير الرسمي، والمخطط وغير المخطط، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، وهي انعكاس لنوعية هذه التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع (المغيربي، 1998، ص 222).

فالتنشئة السياسية على المستوى الفردي هي عملية تطورية يتمكن المواطن خلالها من النضوج السياسي والتي من خلالها أيضاً يكتسب الفرد معلومات ومشاعر

ومعتقدات تساعده على الفهم والتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به. وهي تساهم في تكوين الذات السياسية للفرد التي يمكن أن نطلق عليها مضمون الثقافة السياسية التي تتحدد من خلال ثلاثة عوامل:

1- شكل وطبيعة أداء النظام السياسي تلعب دوراً مهماً في تحديد التوجهات السياسية.

2- أنواع وخبرات وعلاقات الفرد مع غيره من الأفراد والجماعات.

3- حاجات وقدرات الفرد الشخصية أو الخاصة. (داوسن وآخرون، 1990، ص63).

ومجمل هذه الاتجاهات والمعتقدات والأحاسيس المتعلقة بالحياة السياسية[1] متباينة ومتنوعة وتتضمن مدى المعرفة بالبيئة السياسية وتوقعات الأفراد من الخدمات والضمانات التي توفرها الحكومة وغيرها من الأمور المرتبطة بعلاقة الفرد بالحياة السياسية (داوسن وآخرون، 1990، ص 63).

خصائص الثقافة السياسية:

يمكن تحديد الخصائص التي تميز مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي (اندرسون وآخرون، 1990، ص 190):

1- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

1- تعرف الحياة السياسية بأنها مجموعة نشاطات تمارس من جانب الأفراد والجماعات المختلفة بما فيها المؤسسات الرسمية وباعتبارها جميعا تمثل قوى أو تعبر عن قوى تتفاعل فيما بينها تفاعلاً مستمراً فيتحقق بذلك حالة الاتزان التي تؤكد للمجتمع السياسي قدرته على الاستمرار.

لمزيد من الاطلاع انظر: د. عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007) ص ص 141-155.

2- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن الاطار العام لثقافة المجتمع.

3- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

4- تختلف الثقافة السياسية من مجتمع إلى آخر، كما تختلف من فرد إلى آخر داخل المجتمع، وهذ الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

وتتفرع الثقافة السياسية الى ثقافات فرعية كثقافة الشباب والنخبة الحاكمة والعمال والفلاحين والمرأة، وقد توجد ثقافات ترتبط بمكان الاقامة مثل ثقافة أهل المدن وثقافة أهل القرية، أو الاختلافات الجيلية مثل ثقافة الكبار وثقافة الشباب أو الاختلاف بين ثقافة الجماهير وثقافة الصفوة. فعلى سبيل المثال تتسم ثقافة الصفوة بأنها حديثة وعقلانية في حين تتصف ثقافة الجماهير بالتقليدية والقدرية. كذلك تتسم ثقافة الكبار بالسعي الى المحافظة على القيم القديمة ومقاومة التغيير في حين أن الشباب يتقبل القيم الجديدة ويسعى إلى تغيير الأوضاع القائمة (اندرسون وآخرون، 1990، ص 190).

ويمكن أن نستنتج أن الثقافة السياسية تتمحور على التكوين المعرفي والعاطفي والتقييمي للفرد والمجتمع بما هو مرتبط بالشأن السياسي.

ثانياً/ أنواع الثقافة السياسية:

يرى الكاتبان جابرئيل الموند وسيدني فيربا أنه يمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية في أي مجتمع من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية وهي (المغيربي، 1998، ص 224، 225):

1- النظام ككل ويشمل الموقع والتاريخ والشكل الدستوري والمساحة وغيرها.

2- جانب المدخلات وتشمل الأفراد والجماعات والبنى والعمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن تقديم المطالب المختلفة إلى السلطات السياسية لتحويلها الى سياسة عامة وقرارات ملزمة.

3- جانب المخرجات ويشمل كيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وماهية البنى التي تقوم بهذه العملية.

4- دور الذات ويشمل مدى إدراك الفرد دوره في الحياة السياسية ومدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدراته السياسية وكيفية المشاركة في الحياة السياسية، وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.

واستناداً إلى دراسة علمية قام بها الكاتبان تم تصنيف أنواع الثقافات السياسية وهي:

- الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:

يوجد هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص الى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت، فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة، فمثلاً في المجتمع القبلي نجد رئيس القبيلة (شيخ القبيلة) يقوم بأداء الأدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة دون أن يكون لديه تمييزٌ واضح ومحدد بين هذه الأدوار والنشاطات. والفرد المتسم بمثل هذه الثقافة

تكون معلوماته ومداركه ومعارفه ضيقة جداً وفي إطار مجتمعه المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح وضعيف، ولذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام –المدخلات والمخرجات ودور الذات– هو إدراك بسيط ومشوش، ويقوم على التعصب للعائلة والقرية والجماعة الإثنية والمنطقة والقبيلة (المغيربي، 1998، ص 225).

- الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

تظهر هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي. أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعوراً وتقييماً مؤيداً أو معارضاً، بمعنى أنه قد يعتبر السلطات شرعية وقد يعتبرها غير شرعية. إلا أن الفرد وسلوكه الفعلي عادة ما يكون سلبياً وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير في النظام، ولذا يخضع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها إلزامية ولا يمكن تحديها. ويفسر دوره على أنه قبول للسلطة ولقرارتها المختلفة دونما تحدٍ أو أية محاولة لتغييرها سواء كان راضياً أو غير راض، حيث أنه ليس لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها وأنه مجرد تابع أو رعية (المغيربي، 1998، ص 225). ويكون خاضعاً، فهذا النوع قائم على الخضوع، فكما يقول "موريس ديفرجية" (في ثقافة الخضوع يعترف أعضاء النظام بوجوده، ولكنهم يظلون سلبيين تجاهه فهو غريب بالنسبة اليهم نوعاً ما وهم ينتظرون من جانبه أن يقدم لهم الخدمات ويخشون عقوباته، ولكنهم لا يفكرون في أنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس) (الخزرجي، 2012–2013، ص 101).

- الثقافة السياسية المشاركة:

في مثل هذه الثقافة يكون الفرد مدركاً عادة للجوانب السياسية المتعلقة بالنظام السياسي ككل والمدخلات والمخرجات ودور الذات في النظام السياسي، فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق في كفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في العملية السياسية. وهذا الإدراك تصحبه مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته، هذا إلى جانب وجود نوع معين من التقييم والحكم على النظام ومكوناته. وهذه التوجهات وأنماط التكيف قد تكون سلبية أو إيجابية، بمعنى أن شعور الفرد وتقييمه للنظام بجوانبه المختلفة يكون بين القبول الكامل والرفض التام (المغيربي، 1998، ص 226).

والثقافة السياسية لأي مجتمع يحددها مدى السيادة لأي من هذه الأنواع الثلاثة مع إمكانية وجود أفراد أو جماعات داخل نفس المجتمع يسود بينهم أحد النمطين الآخرين، أي وجود ثقافة سياسية فرعية إلى جانب الثقافة السياسية السائدة. ويعتبر نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية، والدول التي تقدمت في مجال بناء الديمقراطية هي الدول التي تمتاز بسيادة قيم الثقافة السياسية المشاركة (المغيربي، 1998، ص 226).

ونوضح من خلال مقارنة طبيعة الإدراك والاحساس والتقييم بين الثقافة السياسية المشاركة والثقافة السياسية التابعة من خلال الجدول الآتي (22/12/2015: http://citizenship.cet.ac.il):

ر	الثقافة السياسية المشاركة	الثقافة السياسية التابعة
1	الايمان بالحرية المسؤولة على التأثير السياسي	افتقاد حرية التأثير السياسي
2	الايمان بالمساواة	التمييز بين الأفراد
3	الثقة في السلطة الحاكمة	الشك في السلطة الحاكمة

ر	الثقافة السياسية المشاركة	الثقافة السياسية التابعة
4	التسامح والقبول بالآخر	عدم قبول الآخرين
5	الانصياع لسلطات الدولة على أساس الاقتناع	الانصياع نابع من الخوف
6	الانصياع للإجراءات الديمقراطية	لا توجد انتخابات او عمل ديمقراطي
7	وعي سياسي بالمشاركة السياسية بمختلف أنواعها	ضعف الميل الى المشاركة في الحياة العامة
8	التشديد على احترام حقوق الفرد المجموعة والاقلية	عدم الاهتمام بحقوق الانسان والمواطن والأقلية

ثالثاً/ عناصر الثقافة السياسية:

تتكون الثقافة السياسية بحسب "غابريل الموند" و"سيدني فيربا" من عناصر إدراكية وعناصر عاطفية وعناصر تقييمية، وتؤلف هذه العناصر بمجملها منظومة الاتجاهات الخاصة بكل مجموعة من الأفراد، بمعنى أن الثقافة السياسية هي كل ما نعرف، وكل ما نشعر، وكل ما نعتقد في شأن السياسة. فالعناصر الإدراكية تتمثل في المعرفة والوعي السياسي بالمؤسسات والأحزاب والقادة السياسيين وكل ما هو متعلق بالحياة السياسية، أما العناصر العاطفية فتتمثل في العواطف والمشاعر التي يكنها الأفراد اتجاه مؤسسات النظام السياسي أو صانعي القرار والتي تتراوح ما بين الانجذاب او الاشمئزاز والتعاطف أو الاحتقار. أما العناصر التقيمية فتتألف من القيم، والمعتقدات، والمبادئ والمثل العليا، والأيديولوجيا التي تؤثر في توجيه السلوك السياسي (الاسود، 1991، ص ص 330-334).

إن التوجهات والاحاسيس والمشاعر والانتماءات والولاءات السياسية التي يكتسبها المواطن وكل تفاعلات الفرد في الشأن السياسي تعتبر مجموعة مكونات أساسية للثقافة السياسية ويمكن أن نميزها من خلال الآتي (داوسن وآخرون، 1990، ص 65، 66):

- المشاعر السياسية:

وهي تتضمن وجود مجموعة من الارتباطات والولاءات السياسية وتكون موجهة إلى الأمة أو إلى وحدة سياسية وتعطي نوعاً من الانتماء ((أنا امريكي)) ((أنا ليبي))، كما أنها تتضمن مرجعية فكرية سياسية معينة (أنا شيوعي)) ((أنا ديمقراطي))، كذلك الارتباط بجماعات وفقا لاعتبارات معينة دينية عرقية أيديولوجية وغيرها. وجملة هذه الارتباطات تعطينا هوية سياسية بملامح محددة.

- معرفة وتقييم البنى والعمليات السياسية:

وهي متمثلة في مجموعة مختلفة من المعارف والتقييمات السياسية المحددة للمؤسسات والادوار والعمليات السياسية. إن إدراك وتقدير دور رئيس الجمهورية أو المجلس التشريعي، فهم الفرد لبعض حقوقه ووجباته كمواطن، وتقييم الأحزاب السياسية، تجسد أمثلة لوجهات النظر السياسية التي يشملها الإطار العام. مثل هذه التوجهات تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمواطن من حيث وضعه كجزء من النظام السياسي.

- التوجهات إلى أغراض وأهداف سياسية مؤقتة وعابرة:

توجهات المواطن إلى السياسة تشمل كذلك وجهات نظر عابرة وغير أساسية، فالفرد يتفاعل مع سياسات، وبرامج، وشخصيات، وأحداث محددة، ومن أمثلة هذا النوع من التوجهات تأييد مرشح للرئاسة تفضيل أو عدم تفضيل مقترحات تشريعية معينة وتأييد أو معارضة برامج للتغيير السياسي وتمثل هذه التوجهات ردود أفعال واستجابات من جانب المواطنين للأحداث السياسية والمواقف السياسية اليومية.

كما قدم عبد السلام على نوير شكلاً مغايراً لعناصر الثقافة السياسية حيث قسمها إلى ثلاثة أبعاد تمثلت في:

(1) المعرفة السياسية:

ويقصد بها ما يوجد لدى الفرد من معارف ووعي وآراء سياسية بخصوص القضايا والمؤسسات والقيادات السياسية.

(بدوي، http://gamra.almountadayat.com).

فالثقافة السياسية هي إفراز للوعي السياسي ومنتج تراكمي له، قد تكون عبر فترة زمنية طويلة، فمع قلة الوعي السياسي تتكون الثقافة السياسية الضعيفة (المنغلقة) وعلى العكس فإن ارتفاع حالات الوعي السياسي تنتج عنه ثقافة سياسية عالية (العليوي، 2012، ص 14).

لذلك فإن مجتمعاً يتمتع بثقافة سياسية عالية وإيجابية إذا كان يدرك تمام المسؤولية القصوى الملقاة على عاتق النظام السياسي كونه مجرد منظم ومنسق للحياة المدنية على الأرض وبين أفراد المجتمع ومؤدياً الحقوق المكتسبة للفرد والمجتمع وفق معايير العدل والمساواة، ويمكن القول أن مجتمعاً ما يتسم بثقافة سياسية ضعيفة وسلبية إذا ما تراكم لديه إرث عقيم من القيم البالية والتي تحدد علاقته بالنظام السياسي، التي من شأنها المساهمة بجهل المسؤولية المناطة بذلك النظام، والجهل بالحقوق المكتسبة التي من الواجب على النظام أداؤها ومراعاتها والسعي لتحقيقها وهذا ما تقوم به الأنظمة السياسية المتخلفة سياسياً والمستبدة إلى تحقيقها، مصالحها وأهدافها الخاصة (العليوي، 2012، ص 15 ،16).

(2) الاتجاهات السياسية:

يعني مفهوم الاتجاه الذي ينتمي بالأساس إلى علم النفس الاجتماعي، حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي، تنتظم من خلاله خبرة الفرد، وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه

الاستجابة في الجانب السياسي (بدوي، http://gamra.almountadayat.com).

(3) القيم السياسية:

وهى عبارة عن ما يعتقده أو يؤمن به الأفراد فيما يتصل بعلاقتهم بالنظام السياسي، وهى تعني على مستوى أكثر عمقاً تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأفراد والأشياء والمعاني، وأوجه النشاط السياسي يصدرها الفرد تعبيراً عن درجة الامتياز المرتبطة بها. ويمكن القول أن القيم أعم وأشمل من الاتجاهات فتشكل مجموعة الاتجاهات فيما بينها علاقة قوية لتكون قيمة معينة، ونتيجة لذلك تحتل القيم موقعا أكثر أهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد وتكوينه الثقافي (بدوي، http://gamra.almountadayat.com).

المحور الثاني

العلاقة بين الثقافة السياسية والنظام السياسي

نتناول دراسة هذا المحور من خلال دراسة الأهمية التي تمثلها الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي بشكل عام، وعلاقة الثقافة السياسية بما يعرف بإشكاليات النظام السياسي أو ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية بأزمات التنمية السياسية باعتبارها عاملاً مهماً في تحديد طبيعة وأداء النظام السياسي.

أولاً/ أهمية الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي.

ثانياً/ الثقافة السياسية وأزمات التنمية السياسية.

أولاً: أهمية الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي:

تكمن أهمية الثقافة السياسية في التأثير على طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى. فالنظام السياسي كما عرفه ديفيد إيستون (هو تلك المتغيرات المتعلقة بالحكم وتنظيماته والجماعات السياسية والسلوك

السياسي) (صالح وتميم، 1426، ص 24).

وتُعرَّف الثقافة السياسية كما أوضحنا سابقاً بأنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ كبير عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة (الزياني، 21 أبريل 2015)

(http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.htm)

ومن خلال التعريف يتضح أن العناصر المؤثرة في تكون وأداء النظام السياسي مرتبطة بعناصر ومكونات الثقافة السياسية التي أشرنا إليها سابقاً وهذ يصل بنا إلى أن شكل ومضمون الثقافة السياسية يساهم في تشكيل تفاعلات عناصر النظام السياسي وفي طبيعة مركز الفرد بالنسبة للنظام السياسي. وطبيعة النظام السياسي أيضا تؤثر وترسخ نوعاً معيناً من الثقافة السياسية للمجتمع فكما يقول غابريل الموند (أن أي نظام سياسي يعيش في ظل ثقافة سياسية معينة أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية) (الخزرجي، 2012–2013، ص 95).

وقد بلور كل من جبرئيل الموند وفيربا طبيعة العلاقة بين الفرد والنظام السياسي من خلال ثلاثة عناصر للثقافة السياسية هي (المغيربي، 1998، 224):

1– الجانب المعرفي ويعني مدي معرفة الأفراد بنظامهم السياسي والبنى التي يحتويها والأدوار السياسية في جانبي المدخلات والمخرجات.

2– الجانب العاطفي ويعني الأحاسيس التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة.

3- الجانب القيمي ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة وتقييمهم لأداء النظام السياسي بصفة عامة.

فالنظام السياسي الديكتاتوري أو الاستبدادي يرسخ ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم السماح للمعارضة ومصادرة حقها في التعبير عن نفسها. أما النظام السياسي الديمقراطي فهو يرسخ ويبني ثقافة سياسية قائمة على الإيمان بالحرية، والتعبير عن الرأي والمشاركة الفاعلة، والولاء الوطني والشرعية الدستورية (الاسود،1991، 291).

وكما أوضح الدكتور عثمان الزياني أهمية الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي ففي دول الربيع العربي التي تمر بعملية تحول ديمقراطي أكد على أن البناء الديمقراطي الحقيقي في حاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقَبَلية والذوبان والتموقع في بوتقة الدولة الواحدة، تحت سقف الديمقراطية التي تحفظ حقوق كل الأقليات والمذاهب والانتماءات، بالشكل الذي يزكِّي مقومات الدولة الحديثة، فتشكل ثقافة سياسية جديدة يعد مدخلًا أساسيًّا للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، لأنها تهتم أساسًا بالبُعد القِيَمي للديمقراطية عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في سياقه المؤسساتي/الإجرائي فقط، فعمليًّا لا يمكن أن تنجح دول الربيع العربي في كسب رهان إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، دون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطِّر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات

تجديد الثقافة السياسية، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وتكريس دولة الحق والقانون، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع(الزياني،الثلاثاء 21أبريل2015 م)

(http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html)

وهذا يوضح الدور الأساسي للثقافة السياسة في تحديد مضمون النظام السياسي في المجتمعات التي تمر بمرحلة تغير سياسي.

كذلك تلعب الثقافة السياسية دوراً مؤثراً في تحديد السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام السياسي، وهي تعتبر محدداً للسلوك السياسي للمواطن وفقاً لمدى نضجها، فتدني المعرفة السياسية لدى المواطنين يشكل عائقاً أمام عمليتي المشاركة والتنمية السياسية، فالعزوف السياسي مثلاً هو نتيجة مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية السلبية، فالسلوك الانتخابي يتغير وفقاً لطبيعة الثقافة السياسية السائدة، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية التي تنتشر عادة في الجماعات القبلية والمناطق المنعزلة يفقد المواطن أدنى نسبة من الوعي السياسي مما يؤدي إلى سلوك الامتناع عن التصويت، وفي ظل الثقافة السياسية الخاضعة فالسلوك الانتخابي إما أن يكون تصويتاً عقلانياً عشوائياً لاعتقاد المواطن في عدم جدوى إمكانية التأثير في السلطة السياسية، أو تصويتاً إكراهياً نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي، وللسبب ذاته قد يتخذ شكل الامتناع العقلاني بكل أشكاله. أما المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة المشاركة فإن السلوك الانتخابي يكون عقلانياً وناتجاً عن الإحساس بالفعالية والقدرة على التأثير في نتائج العملية الانتخابية (بوحنية قوي وآخرون، 2012، ص 75، 76).

تساهم كذلك الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في دول كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية. فقد تكون القيادة السياسية حكراً على عائلة معينة أو مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، وتؤثر كذلك الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يهتم بالشأن العام وفي مجتمعات أخرى يتسم الفرد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة. كذلك تؤثر الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي، فالتجانس الثقافي والتوافق بين النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة والاختلافات بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإنها تشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي (الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.ar.wikipedia.org).

وهكذا "فإن الثقافة السياسية تؤثر على البنية الحكومية وأدائها، ولكنها بالتأكيد لا تحددها، وعلى الرغم من أن الثقافة السياسية تؤثر على صورة الديمقراطية وقابليتها للتطبيق؛ فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل، منها التجربة التاريخية والتغيير المؤسساتي والمشاركة السياسية والتغيرات العريضة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العوامل الدولية بما في ذلك الاستعمار والانتشار الثقافي، كما تشتمل بالطبع على أداء النظام السياسي نفسه، وعلى تطبيقه عملياً (الحلولي، 2009م، 31).

كما يرى المفكر الإسلامي مالك بن نبي أن الشكل السياسي انعكاس للوضع الحضاري، حيث يتحدث ضمنياً عن الثقافة السياسية التي يحملها الموروث الحضاري والتي تحدد هيئة وشكل النظام السياسي، فكل وضع حضاري متقدم أو متقهقر يساهم

بصورة جلية في طريقة تعاطي المجتمع مع نظامه السياسي (العليوي، 2012م، ص24).

ومن الناحية الدستورية فإن الثقافة السياسية الايجابية القائمة على المشاركة السياسية الفاعلة تساهم في بناء وتأسيس دستور فاعل يكون من النوع المعياري بحيث يكون جزءاً من الواقع المعاش ويعكس طموحاتهم وآمالهم ويعبر عنهم وتكون له السيادة العليا ويحترمه ويمتثل له الجميع على صعيد الجماهير والنخبة. أما الثقافة السياسية السلبية المنغلقة أو الخاضعة فإنها ستكون سبباً في أن يكون الدستور أمراً شكلياً ليس له أي اهمية في الحياة السياسية ولا يعبر إلا عن مجموعة صغيرة مستفيدة من وجودها في السلطة ولعل الانظمة السياسية العربية قبل ثورات الربيع العربي تعطي مثالاً واضحاً على وجود دساتير لم تكن تمثل إلا من كان في السلطة واستندوا عليها في استمرارهم في الحكم وإدارتهم للعملية السياسية.

ثانياً: الثقافة السياسية وازمات التنمية السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية هي جوهر عملية التنمية السياسية التي تعتبر من أهم مرتكزات النظم السياسية الحديثة لضمان الاستقرار فيها وتطورها وبقائها وخروجها من حالة التخلف السياسي التي تعبر عن ثقافة سياسية قائمة على الخضوع والتبعية والتي تتمحور حول تقليدية السلطة وغياب المشاركة السياسية والمؤسسات والاستقرار السياسي وانعدام المساواة (دبور، 2011–2012، ص 12). ويتضح ذلك من خلال تعريف التنمية السياسية التي عرفت بأنها: تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي (الخرزجي، 2012–2013 م، ص139).

فأزمات التنمية السياسية التي تتمحور حول أزمة بناء الدولة وأزمة بناء الأمة

وأزمة المشاركة السياسية وأزمة التوزيع وأزمة الهوية وأزمة الشرعية التي تناولها العديد من الباحثين بالدراسة والبحث أمثال لوسيان باي وجبرائيل الموند جميعها مرتبطة بمضمون وطبيعة الثقافة السياسية في المجتمع والثقافة السياسية للجماهير والنخبة. (دبور، 2011–2012، ص ص 13–17). عليه سنسلط الضوء على علاقة الثقافة السياسية ببعض ازمات التنمية السياسية:

- الثقافة السياسية وأزمة التكامل الوطني:

توجد داخل المجتمع الواحد قوى وتكوينات اجتماعية متعددة، قوامها تعدد محاور الانقسام في المجتمع. فهذه الانقسامات قد تكون سلالية أو لغوية أو دينية أو طائفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو جغرافية، وعادة ما يوجد أكثر من محور للانقسام بين الجماعات المختلفة، ونظراً لما يترتب على التعددية والانقسامات في المجتمع من صراعات وتوترات في ظروف معينة، فإن تحقيق الاندماج والتكامل أصبح أحد الأبعاد الأساسية للاستقرار والتنمية السياسية (إبراهيم، 1990م، ص413).

وطبيعة الاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع تتكون في صورتها العامة حول عدد من العناصر التي تؤثر على أداء النظام السياسي، ومن أهم هذه الاتجاهات واكثرها تأثيراً هو شعور المواطنين نحو وطنهم ودرجة إحساسهم بالانتماء إليه بنمط يتجاوز ويتعدى الشعور بالانتماء القبلي أو الإقليمي أو الطائفي أو العائلي، فإلى أن يشعر غالبية مواطني أي مجتمع بانتمائهم لهوية واحدة وبلدٍ واحد فإنه يصبح من الصعب إيجاد نظام سياسي فعال وقادر على التأثير في البيئة المحيطة والاستجابة لها (المغيربي، 1998م، ص220).

وبهذا فان طبيعة الثقافة السياسية لأفراد المجتمع توثر في قضية التكامل الوطني أو انعدامه والذي بدوره يؤثر على الاستقرار السياسي وأداء النظام السياسي.

فأزمة التكامل الوطني أو أزمة الهوية تتكلم عن الولاءات التقليدية الضيقة وكيف يمكن تغليب الولاء الوطني للمجتمع وهذا السلوك والاحساس هي نتاج للثقافة السياسية في المجتمع.

- الثقافة السياسية وأزمة المشاركة السياسية:

ترتبط فكرة تعزيز المشاركة السياسية بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية، والتي تتسم بغلبة "الثقافة السياسية المشاركة"، والتي يتميز فيها المواطنون، بدرجة عالية من الوعي، من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم، والمشاركة في صنع القرار(الحلولي، 2009م، ص47). حيث تؤكد الكثير من الدراسات والأبحاث على وجود ارتباط مفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية فالديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها كذلك مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية من جانب الحكام والمحكومين، فقد أكدت نظريات الديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى القادة والجماهير يجعل النظام السياسي الديمقراطي معرضاً للفشل، ومن ثم تقتضي الديمقراطية كنظام سياسي ثقافة ذات مضمون محدد ويعبر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية أو الثقافة السياسية المشاركة (الزياني،الثلاثاء 21أبريل2015 م،
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html

- الثقافة السياسية وأزمة الشرعية السياسية:

من ضمن الاتجاهات السياسية التي يحملها أفراد المجتمع تجاه نظامهم السياسي شعورهم بشرعيته أو عدم شرعيته في اتخاذه للقرارات التي تؤثر على حياتهم، وهذا يعتمد على توجهاتهم تجاه الشكل الدستوري في بلدهم بما تحتويه من وظائف وإجراءات ومؤسسات حكومية مختلفة (المغيربي، 1998م، ص220).

والشرعية كما يقول ماكس فيبر هي (أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد

الذي يشعر مواطنوه بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة) (الخرزجي، 2012-2013م، ص177). ومسألة الشعور والإدراك والتقييم السياسي مرتبطة بمضمون الثقافة السياسية لأفراد المجتمع.

فأساس إضفاء صفة الشرعية على فعالية النظام السياسي يكمن في عملية التوافق بين الثقافة السياسية التي يتمسك بها أو يروج لها النظام السياسي وبين قناعات الأفراد الذين يعيشون في كنفه، وعليه فشرعية النظام السياسي الحاكم تتوقف على تأييد أفراد المجتمع وقناعاتهم بفعالية النظام (الخرزجي، 2012-2013م، ص179).

ومسألة التأييد والقناعة لدى أفراد المجتمع مرتبطة بالمكون المعرفي والتقييمي للثقافة السياسية والتي من خلالها يستطيع المواطنون تقييم أداء وفعالية وكفاءة النظام السياسي.

الخاتمـــــة:

من خلال دراسة المحاور السابقة يمكن الوصول الى مجموعة من النتائج بخصوص مفهوم الثقافة السياسية وأثرها على سلوك أفراد المجتمع نحو الحياة السياسية وتداعياته على النظام السياسي وهذه النتائج كالآتي:

- تمثل الثقافة السياسية بمختلف عناصرها المعرفية والعاطفية والتقييمية المحدد الرئيسي للسلوك السياسي بالنسبة لأفراد المجتمع والنظام السياسي، وبهذا فإن نوع الثقافة السياسية يحدد مركز الفرد ودوره في الحياة السياسية، وتحدد سياسات النظام كذلك من خلال مجموعة العناصر المكونة لها.
- تتباين أنواع الثقافات السياسية وترتبط بمستوى المشاركة والاهتمام بالشأن العام، حيث نجد نوعاً من الثقافة السياسية يفرض على الفرد والمجتمع الانغلاق وعدم

المبالاة وعدم الاهتمام بالشأن العام ونجد نوعاً آخر من الثقافة السياسية تدفع أفراد المجتمع نحو الاهتمام بالشأن العام والمشاركة السياسية بصفة عامة.

- تمثل الثقافة السياسية أهمية كبيرة جداً لأنها بشكل عام توثر على التفاعلات والعلاقات والحياة السياسية بين الأفراد والجماعات والحاكم والمحكوم وتعتبر هي المحدد لها.
- الثقافة السياسية تعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي الى الحد الذي اعتبرت فيه مكوناً مهماً من مكونات النظام السياسي.
- الثقافة السياسية هي جوهر عملية التنمية السياسية، فالموضوعات التي تعالجها التنمية السياسية كالشرعية والهوية والمشاركة السياسية وغيرها، ترتبط بمضمون وعناصر الثقافة السياسية.
- أساس أي نظام سياسي ديمقراطي هو وجود ثقافة سياسية قائمة على المشاركة الحقيقية الفاعلة في كل مناحي الحياة السياسية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1- أمين محمد دبور، دراسات في التنمية السياسية (غزة، الجامعة الإسلامية-كلية التجارة، 2011-2012).

2- ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط 1 (عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2012-2013).

3- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، (عمان: دار المسيرة، 1999 م).

4- ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة د. مصطفى عبدالله خشيم و د. محمد زاهي المغيربي، ط1 (بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1990م).

5- سالمة ليمام، "مدخل مفاهيمي لدراسة الانماط الانتخابية والاتجاهات السياسية"، في الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، تحرير بوحنية قوي وآخرون، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012 م).

6- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991).

7- عبدالكريم علي الدبيسي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، ط1 (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011 م).

8- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون تاريخ).

9- عطا محمد صالح و د. فوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، الجزء الأول، ط2 (بنغازي، جامعة قاريونس، 1426م).

10- محمد الهادي عفيفي، في أصول التربية، (مصر، المكتبة الأنجلو المصرية، 1975).

11- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية، ط2 (بنغازي، جامعة قاريونس، 1998م).

12- محمود السيد أبوالنيل، علم النفس الاجتماعي دراسات عربية وعالمية الجزء الثاني، ط4 (بيروت، دار النهضة العربية، 1987).

13- منذر السيد أحمد الحلولي، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير (غزة، جامعة الأزهر، 2009م).

ثانيا: شبكة المعلومات الدولية:

1- درس عن الثقافة السياسية، شبكة المعلومات الدولية على الموقع:
http://citizenship.cet.ac.il

2- رشيد الإدريسي، الثقافة السياسية والاصلاح، نحو تجديد الثقافة السياسية
شبكة المعلومات لدولية على الموقع: www.maghress.com

3- عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي.
شبكة المعلومات الدولية على الموقع http://studies.aljazeera.net

4- محمد عوض يوسف السيد بدوي، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية دراسة ميدانية لجامعة القاهرة"-المركز الديمقراطي العربي.
شبكة المعلومات الدولية على الموقع: http://gamra.almountadayat.com